السلطة تتهم إسرائيل بسرقة الآثار الفلسطينية

عباس: محاولات فصل غزة لن تمر

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

مستوطنون إسرائيليون يمنعون شاحنات محملة بالأغذية من دخول غزة

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، السبت، في ذكرى رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أن السلطة الفلسطينية ستواصل دفع رواتب المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حتى وإن كانت هذه الأموال آخر ما تملكه السلطة.

ووجه عباس في كلمة مسجلة، بثت على تلفزيون فلسطين لمناسبة الذكرى الرابعة عشر لوفاة عرفات تحية للمعتقلين وذويهم قائلا «لن نتخلى عنهم وسنواصل دفع مخصصاتهم حتى وإن كانت آخر ما نملك، متمنين لجرحانا الشفاء العاجل، فنحن وشعبنا وأنتم جميعا على موعد مع النصر والحرية والاستقلال».

وتعارض إسرائيل مواصلة السلطة الفلسطينية تسديد رواتب هؤلاء المعتقلين الذين يقدر عددهم بأكثر من خمسة آلاف معتقل، وأعلنت إسرائيل بأنها ستقوم بخصم ما تسدده السلطة الفلسطينية للمعتقلين من أموال الضريبة التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية.

ويحيي الفلسطينيون هذه الأيام الذكرى الرابعة عشر لرحيل ياسر عرفات الذي توفي في العام 2004 في إحدى مستشفيات فرنسا بعد مرضه في مقره الذي كان محاصرا في رام الله في الضفة الغربية.

وتأتي ذكرى وفاة عرفات هذا العام في ظل حالة من الجمود السياسي في ما يخص مباحثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إضافة الى تعميق الإنقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقال عباس «إن وحدتنا الوطنية أغلى ما نملك، وهي سلاحنا الأقوى لمواجهة مشاريع التصفية والمؤامرات التي تحاك ضد قضيتنا الوطنية، وأن محاولات فصل غزة عن الوطن لن تمر».

وأضاف «سنواصل دعم جهود الأشقاء في مصر من أجل تطبيق اتفاق أكتوبر 2017، وتولي حكومة الوفاق الوطني مهامها في غزة كما هي في الضفة الغربية، وإجراء الانتخابات العامة، وصولا إلى حكومة واحدة وقانون واحد وسلاح شرعي واحد».

وتقود مصر جهودا في سبيل تحقيق المصالحة بين حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة، والسلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح وتسيطر على الضفة الغربية، وسط تقديرات فلسطينية بمخطط دولي تقوده الولايات المتحدة الأميركية وأطراف عربية إقليمية لفرض حل سياسي يهدف الى تثبيت فصل غزة عن الضفة الغربية.

من جهة أخرى اتهمت وزارة الشئون الخارجية والمغتربين في السلطة الفلسطينية أمس الأحد، إسرائيل بـ«سرقة» آثار فلسطينية، مطالبة بتحقيق دولي.

وقالت الوزارة، في بيان صحافي، إن إسرائيل تنظم «سياحة استيطانية» بالشراكة مع المجالس الاستيطانية في الضفة الغربية، عبر جمعيات استيطانية عاملة في مجال السياحة والمرخصة رسميا من وزارة العدل الإسرائيلية.

وأضافت، أن «العقلية الاستعمارية لا تتوقف عند هذا الحد، بل تتجاوزه إلى السيطرة على المواقع الأثرية، والسياحية، ونهب الآثار الفلسطينية، وعرضها داخل إسرائيل و خارجها على أنها آثار عثر عليها في الضفة الغربية، لإسناد رواية الاحتلال وحقوقه المزعومة في الأرض الفلسطينية».

وطالبت الوزارة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، ومنظمة السياحة العالمية بفتح تحقيق جدي في «جرائم إسرائيلية» ضد الآثار الفلسطينية، باعتبارها انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي، واللوائح المنظمة لعمل المنظمات الدولية المختصة.

واعتبرت الخارجية الفلسطينية، أن فتح التحقيق «يأتي مقدمة للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لإعادة جميع القطع الأثرية التي استولت عليها بالقوة، ووقف تشويه أو تهويد تلك المواقع الأثرية».

من ناحية أخرى تظاهر عدد من سكان المستوطنات الإسرائيلية المجاورة لغزة صباح أمس الأحد، عند معبر كرم أبو سالم، المعبر الذي تدخل عبره الشاحنات المحملة بالأغذية والأدوية لسكان القطاع.

وقال التلفزيون الإسرائيلي في تقرير، إن سكان المناطق المجاورة للقطاع منعوا شاحنات الأغذية، ومواد البناء، والأدوية، من دخول قطاع غزة، احتجاجاً على الوضع الأمني المتدهور.

وطالب المتظاهرون حكومة إسرائيل بوقف وصول البضائع إلى غزة طالما استمر إطلاق البالونات الحارقة بشكل يومي، والصواريخ، على تجمعاتهم الاستيطانية.

من جانب آخر أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية السبت، وفاة شاب فلسطيني كان أصيب برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي الشهر الماضي.

واستشهد الشاب محمد إبراهيم شريتح (28 عاما)، الذي أصيب برصاصة في الرأس أواخر أكتوبر الماضي، خلال مواجهات مع جيش الاحتلال في قريته، المزرعة الغربية، شمال غرب مدينة رام الله.

وخضع الشاب لفترة علاج في المستشفى الاستشاري الغربي من رام الله، طوال هذه المدة حتى أعلن عن وفاته اليوم.

وكان شاب آخر استشهد برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي في نفس يوم المواجهات التي وقعت على أطراف القرية، بين عشرات الشبان وقوات الاحتلال.

وتقع مواجهات بين أهالي القرية وجيش الاحتلال كل يوم جمعة، بسبب محاولة مستوطنين السيطرة على جزء من أراضي القرية وسرقتها.

■ مستوطنون إسرائيليون يمنعون الشاحنات من الوصول إلى القطاع
■ استشهاد فلسطيني متأثراً بإصابته الشهر الماضي

مصر: إدراج الجماعة الإسلامية على قوائم الإرهاب

القاهرة – «وكالات»: نشرت الجريدة الرسمية، صباح أمس الأحد، قرار محكمة جنايات القاهرة رقم 1367 لسنة 2018، بإدراج 164 عنصرا منتميا للجماعة الإسلامية المحظورة على قائمة الإرهاب.

وأشارت المحكمة في قرارها أنه بعد الإطلاع على المذكرة المقدمة من نيابة أمن الدولة العليا، وتحرياتها التي أكدت أنه في أعقاب ثورة 25 يناير 2011 قام العديد من قيادات وأعضاء الجماعة الإسلامية بالعدول عن مبادراتهم السابقة بوقف العنف، وأعلنوا تمسكهم بأيديولوجية التنظيم التي تبرر أعمال العنف والإرهاب، وتدعو إلى تكفير الحاكم بدعوى عدم تطبيقه الشريعة الإسلامية، ووجوب الخروج عليه باستخدام القوة المسلحة وصولا لإقامة الدولة الإسلامية.

وأضافت، أن قيادات الجماعة وأعضائها عاودوا نشاطهم الإشاري والتحريضي مستغلين، حالة الانفلات الأمني التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة، واستقطاب عناصر جديدة لصالح أيديولوجية التنظيم، واضطلاعهم بتأسيس ميليشيات عسكرية خلال عام 2012 تحت مسمى «اللجان الشعبية» لمواجهة مؤسسات الدولة، فضلا عن قيامهم بتسليح عدد من أعضاء الجماعة، وإعداد عروض عسكرية لهم بالوجه القبلي، وخاصة بمحافظة أسيوط، فضلا عن ارتباط العديد من قيادات وأعضاء الجماعة بالتنظيمات الإرهابية بمختلف دول العالم ومنها تنظيم القاعدة الإرهابي، فضلا عن انضمام بعض كوادر الجماعة لما يسمى «تحالف دعم الشرعية» الموالي لجماعة الإخوان الإرهابية بدولة تركيا.

وأشارت المحكمة، إلى أن قيادات الجماعة الإسلامية عقدت لقاءات تنظيمية مع قيادات تنظيم الإخوان الإرهابي الهاربة بدولة تركيا اتفقوا خلالها على إعادة إحياء تنظيم الجماعة الإسلامية بان وضعوا مخطط مؤداه تصعيد نشاط الجماعة الإسلامية التحريضي والتخريبي ضد مؤسسات الدولة الهامة والحيوية ورموزها وفي مقدمتهم رجال القضاء والقوات المسلحة والشرطة وصولا للسيطرة على مقاليد الحكم بالقوة ، واستند مخططهم على أربعة محاور:

أولها قائم على إعادة إحياء العمل المسلح لعناصر الجماعة الإسلامية بأن اضطلع كل من : مصطفى أحمد حسن حمزة ، صفوت أحمد عبد الغني محمد، بتكليف كل من : هشام صبحي عبد الهادي السيد، هشام محمد خليل حافظ، سعيد عبد الحافظ أحمد عبد الحافظ، أحمد عبد العال بيومي الطحاوي، صلاح سيد علي إمام الدرع ، أحمد سالم محمد المليجي ، محمود عبد الخالق محمد أحمد الدهراوي، بنقل التكليفات الصادرة لهما من قيادات الجماعة الهاربين بالخارج بشأن إعادة إحياء نشاط الجماعة ودمج باقي الفصائل المتطرفة المتواجدة على الساحة تحت راية الجماعة الإسلامية بغرض استهداف رجال القوات المسلحة والشرطة والاعتداء على الأكمنة والتمركزات الأمنية والمنشآت العامة والحيوية بقصد إثارة الفزع والرعب في نفوس المواطنين وتعطيل العمل بالمنشآت العامة وتعطيل تطبيق أحكام الدستور والقانون وصولا لإسقاط الدولة ونفاذا لذلك المخطط فقد اضطلع سالفي الذكر بإختيار قيادي الجماعة بمختلف المحافظات بتلك التكليفات.

وأوضحت مذكرة النيابة، انه وفي ذات الإطار فقد اضطلع عدد من مسئولي المحافظات بتكوين خلايا عنقودية، يتولون مسؤوليتها، تابعة للجماعة الإسلامية للاضطلاع بتنفيذ أعمال عدائية عرف منها سبعة خلايا.

ولفتت التحريات، انه في إطار تنفيذ مخطط الجماعة الإسلامية العسكري فقد اضطلع مسئولي تلك الخلايا بإعداد برنامجا لتجهيز هؤلاء العناصر للقيام بأعمال عدائية ضد مؤسسات الدولة تضمن عقد لقاءات تنظيمية لهم بمساكنهم ومواقع التواصل الاجتماعي بشبكة المعلومات الدولية تجنبا لرصد الأمني يتدارسون خلالها أفكار التنظيم التكفيرية والجهادية المتطرفة والمعادية لمؤسسات الدولة وإمدادهم ببعض المطبوعات والإصدارات والروابط الخاصة بالمواقع الجهادية عبر شبكة المعلومات الدولية التي تدعم تلك الأفكار وتؤكد على فرضية الجهاد ضد السلطة الحاكمة باعتبارها فاقدة للشرعية ووجوب القيام بعمليات عدائية ضد نظام الحكم الحالي لإسقاطه وتكليفهم خلالها بالتحرك بالدعوة لصالح أيديولوجية التنظيم التي تبرر أعمال العنف والإرهاب لاستقطاب عناصر جديدة وضمها للتنظيم.

دمشق تحتج للأمم المتحدة على قصف التحالف لـ «داعش»

سوريا: مقتل 3 بانفجار دراجة في عفرين

قصف سابق في سوريا

دمشق – «وكالات»: لقي 3 أشخاص على الأقل مصرعهم، وأصيب 9 آخرون في انفجار دراجة بخارية مفخخة، بمدينة عفرين، في شمال غرب سوريا، وفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأكد المرصد السوري، أن الانفجار وقع في منطقة تربند في عفرين، التي تخضع لسيطرة قوات تركية، ما أسفر عن مصرع 3 أشخاص بينهم مقاتل.

وأكد المرصد ومقره بريطانيا، لكنه يحظى بشبكة واسعة من المعاونين على الأرض أن عدد القتلى قد يرتفع ازاء خطورة الإصابات.

ولقي 3 أشخاص آخرين مصرعهم الخميس الماضي، وأصيب 10 آخرون في انفجار دراجة بخارية، أخرى في بلدة جندريس، في جنوب غرب عفرين.

ولم تعلن أي جماعة حتى الآن مسئوليتها عن الهجوم.

وأصبحت هذه المنطقة في الأسابيع الأخيرة، في بؤرة الضوء بعد مهاجمة تركيا المنطقة بالمدفعية، ما أجبر قوات سوريا الديمقراطية المسلحة بقيادة أكراد لتعليق الهجوم الذي تشنه على عناصر تنظيم داعش، في شرق البلاد مؤقتا.

وشن الجيش التركي، هجوماً واسعاً على وحدات حماية الشعب الكردية، حليفة الولايات المتحدة، لكن أنقرة تعتبرها منظمة إرهابية على صلة بحزب العمال الكردستاني المتمرد في تركيا، في منطقة عفرين، ما أجبر الأكراد على الانسحاب.

من ناحية أخرى قالت وسائل الإعلام الرسمية، السبت، إن «الحكومة السورية احتجت لدى الأمم المتحدة، بشأن هجوم جوي شنه التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش الإرهابي، وأسفر عن مقتل 25 مدنياً في قرية هجين بمنطقة دير الزور الشرقية.

وحين سئل المتحدث باسم التحالف عن الأنباء التي تحدثت عن شن غارات جوية في تلك المنطقة، الجمعة، قال إن التحالف «قصف بنجاح ودمر مركز مراقبة لداعش ومنطقة تجمع للمسلحين في هجين التي كانت خالية من المدنيين في ذلك الوقت».

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن «41 شخصا بينهم 17 طفلا قتلوا في موجتين من الضربات الجوية التي شنها التحالف الجمعة، في هجين وقرية الشعفة القريبة على الضفة الشرقية لنهر الفرات.

وأضاف أن «غالبية القتلى عراقيون من أفراد عائلات عناصر في التنظيم الإرهابي».

ويدعم التحالف قوات سوريا الديمقراطية، التي يقودها الأكراد في محاولة لهزيمة تنظيم داعش في المنطقة التي تسيطر عليها قرب الحدود مع العراق.

وقالت وسائل الإعلام الرسمية السورية، إن «وزارة الخارجية بعثت رسالتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن الدولي، بشأن «الجريمة» التي وقعت في هجين.

وقال الكولونيل شين ريان المتحدث باسم التحالف: «يحقق فريقنا في كل الضربات للتحقق من مصداقية الادعاءات التي يرونها في وسائل الإعلام المختلفة عن سقوط مدنيين».

من ناحيته أكد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة السبت، أنه يحقق في عملية القصف التي نسبت إليه وأسفرت عن مصرع 26 مدنيا، نصفهم من الأطفال، في بلدة هجين في محافظة دير الزور الشرقية والتي تخضع لسيطرة تنظيم داعش.

وذكر القسم الإعلامي للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، في رسالة إلكترونية، «أبلغنا بعمليات قصف في هجين أسفرت وفقاً لمعلوماتنا عن سقوط قتلى مدنيين.. هذا الحادث يخضع حالياً للتحقيق».

وأكد أنه «في إطار العملية الصارمة للتخطيط لتحديد أهداف تنظيم داعش، نتخذ إجراءات غير عادية لتفادي سقوط ضحايا من المدنيين، وتأخذ جميع حالات الضحايا من المدنيين بجدية».

وأعلن التحالف الدولي في سبتمبر الماضي، عن مصرع ألف و114 مدنيا «بشكل غير متعمد» على أيدي وحداته منذ عام 2014 في سوريا والعراق، عندما بدأ التحالف عملياته العسكرية ضد داعش في البلدين.

ويسيطر التنظيم حالياً على نحو 3 في المئة من الأراضي السورية، ومنتشر في محافظتي الحسكة ودير الزور، بعد فقد سبع محافظات أخرى في البلاد منذ عام 2017.

ليبيا: حفتر يرفض المشاركة في مؤتمر باليرمو

طرابلس – «وكالات»: قال مصدر ليبي مسؤول، إن القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية المشير خليفة حفتر لن يحضر مؤتمر باليرمو حول ليبيا، في 12 و13 نوفمبر الجاري.

وأكد المصدر أن «القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية المشير خليفة حفتر لن يحضر مؤتمر باليرمو المقبل الذي سينعقد في مدينة باليرمو الإيطالية يومي 12 و13 نوفمبر لحل الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا»، وفقا ما نقل «بوابة أفريقيا» الإخبارية عن «سبوتنيك» الروسية أمس السبت.

وأعلن وزير الخارجية الإيطالي، إنزو موافيرو ميلانيزي، في 25 أكتوبر، أن القائد العام للجيش الليبي، المشير خليفة حفتر، أعرب عن نيته حضور مؤتمر باليرمو حول ليبيا، وأكد ذات المصدر وصول رئيس مجلس الدولة الليبية الاستشاري خالد المشري. والوفد المرافق له إلى باليرمو وأكد بأن رئيس الحكومات الليبية الجديد المكلف من رئيس حكومة الوفاق اللواء مسعود عبدالله الدرسي، سيصل ظهر أمس الأحد، أيضا قادما من طرابلس على أن يصل السراج، وعقيلة صالح في وقت لاحق.